

ببعض المتعلقات دون بعض لزوم الافتقار الى المحقق فنكون حادته ولا يمكن ان
تكون المحرر لها غير الموصوف بها كما عرفت وجوب الوجودانية له تعالى وانفرادها بالاشتراف
واحداً له في وجوده ونساقه باشا لها قبلها ثم تنقل الكلام الي تلك الاشارة ويحكي ما سبق
في بيان لك بهذا ان البرهان الذي ذكرناه في اصل العقيدة يترتب منه ثلاثة امور
وجوب هذه الصفة وجوب القدم والبقا لها وجوب عدم التعلق للمتحقق منها
وقد اشارت اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكرناه هو لهذه المطالب الثلاثة
انما الوجود والوجوب فقد اشار اليها بقوله وجوب اشغافه تعالى اذ الوجوب لهذه
الصفات يستلزم وجودها واثباتها كالمطلب الثالث وهو عموم التعلق للمتحقق منها بالان
والدم التو ادخلها على صفة القدرة وما بعد ذلك من الصفات فانها للعهد والمعهود
الصفات التي قصر تعلقها فيها سبق وبالله التوفيق وما برهان وجوب السمع له تعالى
والسمع والكلام والكتاب والسنة والاجماع وايضا لانه لو لم يتصف بها للزم ان يتصف
بما ضاها وهي نقائص والنقص على الله تعالى محال من هذه الثلاثة لما يتوقف
على معرفتها دلالة المحجة على صدق الرسل عليهم السلام فانهم حج ان يستند في معرفة
وجوب اتصافه تعالى بها اي قول الرسول عليهم السلام وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقص
من العقلي ولهذا برهاناً به في اصل العقيدة وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقص
على الله تعالى محال يعني انه يستلزم عدمه وانفكاره اي الخ كيف وقد تقر بالدليل وجوب
وخلق له الكمال وذلك يستلزم عدمه وانفكاره اي الخ كيف وقد تقر بالدليل وجوب
الوجودانية له تعالى وايضا لو اتصف بتلك النقص لزم ان تكون بعض مخلوقاته اكمل
منه فعلى عن ذلك سلامة كثير من المخلوقات من تلك النقص والمخلوق يستحيل
عليه ان يكون اشرف من الخلق وهذا الدليل العقلي وان لا يسلم من الاعتراض
فذكره على سبيل التبيين والتقوية لها هو مستقل ولا يرد عليه شيء وهذا الدليل
المنقول حسن وقد اوجنا الى ذلك بياناً في اصل العقيدة وبالله التوفيق
واما برهان كون فعل الممكن او تركها جائزاً في حقيقة تعالى لانه لو وجب عليه تعالى
شيء منها عقلاً او استحال عقلاً لانفكاها عن الممكن واجبا او مستحلاً وذلك لا يعقل
لاننا لانك ان الممكن في الصلح المشكلين مرادون لشيء فيكون معناه هذا الذي
يسمى بالعقد وعدمه وعنده فان الوجوب وجوبه عقلاً او استحال عقلاً لزم قلبه

ببعض المتعلقات دون بعض لزوم الافتقار الى المحقق فنكون حادته ولا يمكن ان
تكون المحرر لها غير الموصوف بها كما عرفت وجوب الوجودانية له تعالى وانفرادها بالاشتراف
واحداً له في وجوده ونساقه باشا لها قبلها ثم تنقل الكلام الي تلك الاشارة ويحكي ما سبق
في بيان لك بهذا ان البرهان الذي ذكرناه في اصل العقيدة يترتب منه ثلاثة امور
وجوب هذه الصفة وجوب القدم والبقا لها وجوب عدم التعلق للمتحقق منها
وقد اشارت اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكرناه هو لهذه المطالب الثلاثة
انما الوجود والوجوب فقد اشار اليها بقوله وجوب اشغافه تعالى اذ الوجوب لهذه
الصفات يستلزم وجودها واثباتها كالمطلب الثالث وهو عموم التعلق للمتحقق منها بالان
والدم التو ادخلها على صفة القدرة وما بعد ذلك من الصفات فانها للعهد والمعهود
الصفات التي قصر تعلقها فيها سبق وبالله التوفيق وما برهان وجوب السمع له تعالى
والسمع والكلام والكتاب والسنة والاجماع وايضا لانه لو لم يتصف بها للزم ان يتصف
بما ضاها وهي نقائص والنقص على الله تعالى محال من هذه الثلاثة لما يتوقف
على معرفتها دلالة المحجة على صدق الرسل عليهم السلام فانهم حج ان يستند في معرفة
وجوب اتصافه تعالى بها اي قول الرسول عليهم السلام وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقص
من العقلي ولهذا برهاناً به في اصل العقيدة وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقص
على الله تعالى محال يعني انه يستلزم عدمه وانفكاره اي الخ كيف وقد تقر بالدليل وجوب
وخلق له الكمال وذلك يستلزم عدمه وانفكاره اي الخ كيف وقد تقر بالدليل وجوب
الوجودانية له تعالى وايضا لو اتصف بتلك النقص لزم ان تكون بعض مخلوقاته اكمل
منه فعلى عن ذلك سلامة كثير من المخلوقات من تلك النقص والمخلوق يستحيل
عليه ان يكون اشرف من الخلق وهذا الدليل العقلي وان لا يسلم من الاعتراض
فذكره على سبيل التبيين والتقوية لها هو مستقل ولا يرد عليه شيء وهذا الدليل
المنقول حسن وقد اوجنا الى ذلك بياناً في اصل العقيدة وبالله التوفيق
واما برهان كون فعل الممكن او تركها جائزاً في حقيقة تعالى لانه لو وجب عليه تعالى
شيء منها عقلاً او استحال عقلاً لانفكاها عن الممكن واجبا او مستحلاً وذلك لا يعقل
لاننا لانك ان الممكن في الصلح المشكلين مرادون لشيء فيكون معناه هذا الذي
يسمى بالعقد وعدمه وعنده فان الوجوب وجوبه عقلاً او استحال عقلاً لزم قلبه